Doi: 10.34120/0080-051-004-008
قدم في: ديسمبر 2020
أجيز في: يونيو 2021

Ethics in International Politics: Theory and Practice

Medhat Maher Al-Laithy

Abstract

Objective: This paper aims at reviewing the causes and justifications of the growing renewed interest in international ethics trend within western theorizing in the past two decades, reflecting, thereby, on transformations in international politics, and highlighting the ongoing debate about the concept of international ethics, and the different approaches to its possible role in foreign policy making. **Method:** The paper provides a comparative epistemic, logical, and conceptual analysis, highlighting the comparison between the epistemic systems that stand behind different concepts. Accordingly, the paper consists of three major themes. The first theme highlights the aspects of the growing interest in ethics in international politics throughout the past decades; the second theme discusses the ongoing debate on the definition of ethics in international politics, and the multitude of categorizations of international ethics adopted; while the third theme discusses the theoretical and practical justifications of this development and the importance assigned to the impact of ethics on foreign policy. **Results:** The paper concludes that international theory is facing epistemological, methodological, and ontological problems in its efforts to recall the role of ethics in explaining international politics and in foreign policy making. **Conclusion:** a review must be made of the epistemological paradigm behind the theory of international relations and the difficulty of regaining its values, which opens the door to contributions from other non-western approaches and epistemic systems.

Keywords: International Ethics, Positivism, Power Politics, National Interest

الأخلاق في السياسة الدولية: التنظير والتطبيق

مدحت ماهر الليثي (*)

ملخص

هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى استعراض عوامل صعود تيار الأخلاق الدولية ضمن التنظير الغربي، بجانب تحولات السياسة الدولية في العقدين الأخيرين. وتحاول الدراسة تتبع الجدل الدائر حول الأخلاق الدولية والمداخل المختلفة لتعريفها، وإشكاليات تطبيقها، خاصة في صنع السياسة الخارجية. **المنهجية:** تتبع الدراسة مدخل المقارنة المنظورية والتحليل المعرفي والمفاهيمي المقارن، بين الأنساق المعرفية الكامنة وراء مفاهيم الأخلاق الدولية، خاصة في أدبيات الفترة بين 2000 و2020. ومن ثم؛ تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يوضح أولها تطور الاهتمام بالبعد الأخلاقي للسياسة الدولية عبر العقود الأخيرة، ويتناول الثاني الجدل حول تعريف ما هو أخلاقي سياسي دولي وتعدد تصنيفاته، ويتناول الثالث اتجاهات تبرير الأخلاق الدولية وتطبيقها في السياسة الخارجية. **النتائج:** عملية إدماج البعد الأخلاقي في تفسير السياسة الدولية وصنع السياسة الخارجية دونها إشكاليات معرفية ومنهجية ومضمونية؛ خاصة أمام رسوخ مفاهيم القوة والمصلحة من منظورات الحقل السائدة؛ الأمر الذي ينطبق على القانون الدولي أيضاً. **الخلاصة:** تجب مراجعة النموذج المعرفي الكامن وراء نظرية العلاقات الدولية وتعسر عودة القيم إليها؛ ما يفتح المجال أمام إسهامات من أنساق معرفية أخرى غير غربية، وخاصة من دائرتنا الحضارية.

المصطلحات الأساسية: الأخلاق الدولية، الفلسفة الوضعية، سياسات القوة، المصلحة القومية.

(*) مدير مركز الحضارة للدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الاهتمامات البحثية: الفكر السياسي، قضايا الأمة الإسلامية عبر العالم، التطورات العالمية المعاصرة، والمستقبليات.

إيميل medhatmaher1975@yahoo.com

مقدمة

موضوع الدراسة: تتناول الدراسة الأخلاق في التنظير والممارسة الدوليين. وهدفها: فهم دلالة تصاعد العناية بالقيم الأخلاقية في نظرية العلاقات الدولية ودلالتها بالنسبة إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية مستقبلاً. ولا شك في أن هذا الموضوع غاية في الأهمية عملياً؛ حيث يشهد العالم تحولات قوة كبيرة، سواء في هيكل النظام الدولي أو في أشكال القوة التي تستند إليها الدول والفواعل من غير الدول في تفاعلاتها العابرة للحدود، كما يشهد تحولات في التصورات حول المصالح والحقوق والحريات الفردية والدولية، توازياً مع تقلبات تتعرض لها مفاهيم القومية والسيادة والأمن الدولي والتجارة العالمية الحرة والعلاقات بين الحضارات، لا سيما بعد تدهور مرحلة العولمة منذ تسعينيات القرن المنصرم حتى الآن. وعلمياً؛ تعبر الاتجاهات الجديدة في نظرية العلاقات الدولية ما بعد الوضعية وما بعد الحداثية وما بعد العلمانية عن هذه النزوعات لتجاوز التنظير الدولي التقليدي وما نجم عنه من تصورات للعالم وسياسات دولية.

وعن إشكالية الدراسة يطرح التساؤل: لماذا صعد تيار الأخلاق الدولية ضمن التنظير الدولي الغربي في الحقبة الأخيرة؟ وكيف عرّف هذا التيار الأخلاق ضمن السياق الدولي؟ وكيف عالج إشكاليات إدماج الأخلاق إلى جوار عناصر القوة والمصلحة والقانون في رسم السياسة الخارجية للدول والسياسة الدولية للعالم بكليته؟ وتفترض الدراسة أن الإشكاليات والتحديات التي تواجه تطوير مقاربة أخلاقية في نظرية العلاقات الدولية، ترتبط بأثر النموذج المعرفي الغربي وهيمنته أحتدية على فلسفة العلم ومفاهيمه الكبرى.

منهج الدراسة

تنتهج الدراسة التحليل المعرفي المقارن epistemological analysis comparative الذي جرى تطويره ضمن التحليل الحضاري لدى بيتر جي كاتزانشتاين، وطوره جريجوريو بيتيزا في كتابه: (Civilizational Analysis in International Relations: Mapping the Field and Advancing a "Civilizational Politics" Line of Research). ويقوم هذا المنهج على عقد مقارنة أفقية بين مواقف المنظورات المختلفة من قضية الأخلاق الدولية وصعود التيار الأخلاقي، خاصة في ظل هيمنة مفاهيم القوة والمصلحة من جهة، وإشكاليات التطبيق في السياسة الدولية من جهة ثانية؛ ومحاولة تبيّن أثر النموذج المعرفي والحضاري في ذلك من جهة ثالثة.

حالة العلم وأدبيات سابقة

ثمة أسماء وأدبيات مهمة قدمت أفكاراً قيمة في هذا المضمار، وراكمت في اتجاهات رئيسة تتعلق بموضوع الدراسة؛ لعل أهمها ثلاثة اتجاهات: الأول اتجاه الدعوة إلى إعادة إدماج الأخلاق في التنظير الدولي والتبشير بذلك، ويمثل له بورقة لستانلي هوفمان بعنوان (الأخلاق السياسية في العلاقات الدولية) ألقاها محاضرة عام 1987، وفصل كتبته توني إرسكاين عن (تطور النظرية المعيارية في العلاقات الدولية)، وتتبع هذه الدراسة تطور الحضور الأخلاقي في الحقل والسياسة الدولية، وتتعرض بعض دراساته إلى إشكاليات هذا الحضور وحدوده اتصالاً بحالتي العلم والعالم؛ كما في دراسة ديفيد باوتشر (حدود الأخلاق في السياسة الدولية)؛ حيث يستحضر الأخلاق في التنظير الدولي عبر مدخلي القانون الدولي وحقوق الإنسان. وهناك اتجاه آخر يعمل على تطوير مقاربة أو مقولات نظرية أخلاقية في العلاقات الدولية أو تقارنها وتقاربها مع المنظورات البارزة في الحقل؛ كالواقعية والليبرالية والبنائية والكوزموبوليتانية والتيار النقدي، وتبرز فيه دراسات: مرفين فورست، مارك جيسموندي، تيري ناردين، ديفيد باوتشر، أندرو لينكليتر، وتتأرجح أطروحاتهم بين التوفيق مع السائد من المنظورات وبين النقد الأخلاقي لتلك المنظورات. أما الاتجاه الثالث؛ فيعنى بالتطبيق، سواء على قضايا مثل الحرب والسلام والبيئة والاقتصاد السياسي الدولي أو على السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول. وتبرز فيها دراسات؛ مثل دراسة مارك أمستوتز (الأخلاق الدولية: المفاهيم، النظريات، حالات من السياسة الدولية)، والكتاب الذي حرره كل من كارين سميث ومارجوت لايت عن (الأخلاق والسياسة الخارجية) من منظور المدرسة الإنجليزية، وكذا كتاب ديفيد فيشر (أخلاقيات الحرب في القرن الحادي والعشرين)، وغيرها. هذه الكتابات المتنوعة حاولت الإحاطة بقضية الأخلاق وعلاقتها بتطور العلاقات الدولية علماً وواقعاً، ومع هذا، فإن مواجهة معرفية بين الأطروحات والمنظورات لا تزال بعيدة المنال مع هيمنة الإطار الحضاري والمعرفي الغربي على التنظير الدولي؛ الأمر الذي يستوجب الدعوة إلى انفتاح معرفي للإسهام من منظورات حضارية مقارنة.

وقد درج علم العلاقات الدولية على تهميش البعد القيمي والأخلاقي في تحليل السياسة الدولية وصنع السياسة الخارجية، تغليباً لمحركات القوة والمصلحة. ولكن الآونة الأخيرة شهدت تجدداً في العناية بالأبعاد الثقافية والمعنوية وفي قلبها القيم والأخلاق، وبرز تيار باسم «الأخلاق الدولية/العالمية global/international ethics»

يسعى إلى إعادة تعريف الأخلاق في السياق السياسي الدولي، ويرنو بعض باحثيه إلى بناء منظور أخلاقي نقدي بنائي في دراسة السياسة الدولية يراكم على مستجدات كل من العالم الواقعي والعلم النظري. ويطرق هذا التيار باب الإسهامات غير الغربية في هذا النطاق، خاصة التي لا تعاني قيود الفلسفة الوضعية المادية.

لقد تجذّر مع سيادة الفلسفة الوضعية في أوروبا فالولايات المتحدة عبر القرن العشرين حرصٌ شديدٌ على تجنيب العلم أي مصدر معرفي غير الواقع الحسّي؛ خاصة الدين والفلسفة العقليّة والمُثل الأخلاقيّة، مع التشكيك في أدوارها المعرفيّة (Gerring, 2001). وقد أضفى ذلك على نظرية العلاقات الدوليّة كثيراً من خصائصها: معرفيّاً، ومنهجيّاً، ومضمونيّاً، حتى إنه مما ينبّه عليه بعض الخبراء أن «الأخلاق الدولية» -حتى اليوم- ليست هي الموضوع الأهم في التنظير الدولي الغربيّ، وإن تصاعد الاهتمام بها مؤخراً (مصطفى، 2016).

يشير ديفيد فيشر إلى أنه، عبر النصف الأول من القرن العشرين، شاع التشكك والتشكيك في الأخلاق في الغرب خاصة الأنجلوساكسوني، توازياً مع صعود الوضعية المنطقية وتفريعاتها؛ ومن ثم تأتي عودة الروح للأخلاق في العلم مواكبة لأفول نجم الوضعية. لا يعني ذلك توافر تأصيل قويّ لهذه العودة؛ فقد مرت الأخلاق بمرحلة ما أسماه فيشر «الانزلاق نحو النسبية»؛ حيث يعد الالتزام الأخلاقي محضَ اختيارٍ شخصيٍّ؛ سواء داخل الثقافة الواحدة أو فيما بين الأمم، ويردُّ فيشر (2014) على ذلك بأنه إذا ظللنا بغير «أيِّ أساسٍ موضوعيٍّ أو عقلانيٍّ لقِيمنا الأخلاقية، أو حتى إذا ما استمرت النظرةُ إلى الحدِّ الأدنى الأخلاقيّ على أنه -وفقاً لتعبير والتز- (مجرد مبنى تعوزه المتانة وآيل للسقوط)، حينئذٍ ستظل أسس الأخلاقيات مهتزة وغير آمنة» (ص 61).

هذا بعموم، لكن في إطار نظريّة العلاقات الدوليّة يشير فيشر إلى الأثر السلبيّ للمنظور الواقعيّ والفلسفات المشابهة التي هيأت أجواءً من «التشكيك في الأخلاق» عبر التاريخ، بداية من ثيوسيديدس اليونانيّ، وصولاً إلى جورج كينان الواقعيّ الأمريكيّ الحديث، الذي حمَّل المقترب «القانونيّ-الأخلاقيّ» وزر قيام الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الأمم؛ ليقرر -أي كينان- مع مورجانثاو ومن تبعهما ضرورة إحلال منطق القوة الماديّة والمصلحة الذاتيّة محل منطق الأخلاق والقانون في إعادة تأسيس السياسة الدوليّة؛ وأنه ينبغي محاربة التفكير الأخلاقي الذي يفتن السياسيين عن القوة والمصلحة.

الأخطر من الإنكار والتشكيك –كما يرى كل من فيشر وطه عبد الرحمن– أن مفهوم الأخلاق الدولية نفسه تعرض لنوبات من التحريف؛ تارة باسم النسبية كما أشير، وأخرى بالتمييز بين أخلاق نظرية وأخرى عملية أو تطبيقية، وثالثة باسم التعددية الأخلاقية (عبد الرحمن، 2004)؛ اعتماداً عادةً على عين واحدة تنكر الأخرى، فلا ترى «النطاق الواسع للتوافق المشترك بين الثقافات حول القيم الأخلاقية الأساسية؛ وهو التوافق الذي يبدو أكثر اتساعاً؛ مما قد يرغب الذين يساندون نظرة الحد الأدنى من التوافق في إقراره» (فيشر، 2014، 70)؛ فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية، تؤكد قاعدة أن عدم التزام الأفراد أو الدول بالقواعد الأخلاقية أو القانونية لا ينفيها. ومن كشف مناورات المشككين والمفككين لقضية الأخلاق، يصل باحثون، مثل مارك أمستوتز وريتشارد ميللر إلى أن النسبية أو التعددية الأخلاقية لا يصح أن تتصل بالقيم الإنسانية الجوهرية، خاصة مع شهادة التاريخ والواقع بأنها تقع في يد «المجرمين»؛ تبريراً لجرائمهم كما استند النازي إلى فلسفة نيتشه المحتقِرة للأخلاق والمبجِّلة للقوة وحسب، وكما برَّر مرتكبو الإبادات الجماعية جرائمهم بمقولات ذاتية تصورهم أبطالاً قوميين (Amstutz, 2013)، وهذه أمور لا يبرّرها أي تصور للعلم.

يرى المدافعون عن «الأخلاق الدولية» في نظرية العلاقات الدولية أن غياب أساسها العقلاني ينفي أي أساس موضوعي لأي «حرب»؛ ليقال إنها «عادلة»، وتدان أخرى باعتبارها «غير عادلة». «فمن الطبيعي أن تعتبر الدولة أعمالها عادلة وأن تصف تلك التي يقدم عليها خصومها بأنها غير عادلة، ولا يوجد أي أساس عقلاني للتعامل مع هذه الخلافات. فمجال العلاقات الدولية يمثل من هذا المنطلق منطقة تجمد فيها الأخلاقيات» (فيشر، 2014، 64).

من هذا التمهيد يلزم الوقوف على معالم تجدد الاهتمام بالبعد الأخلاقي في السياسة الدولية تحت عناوينه المتعددة، ومبررات ذلك بين الواقع والتنظير الدوليين، قبل التوقف أمام ما تكشف عنه أدبيات تيار الأخلاق الدولية من إشكاليات في تعريف المفهوم وإمكانيات تطبيقه.

أولاً: تطور الاهتمام بالأخلاق في نظريّة العلاقات الدوليّة

حتى الثمانينيات، وقبيل تفكك الاتحاد السوفيتي ومعسكره، كان التنظير الدولي قد نضج في صورة سجال بين ثلاث مقاربات كبرى تهيمن على الحقل (الواقعية وجديدها، الليبرالية وجديدها، الماركسية والهيكلية الجديدة) باعتباره –بتعبير

ستيف سميث- سجالاً «بينياً» Interparadigm Debate بالنسبة إلى منظورات الحقل، مع اعتراف واضح باستمرار رجحان المنظور الواقعي وشغل الليبرالية والماركسية مساحتين تاليتيْن، وبالأساس لتفسير ظواهر اقتصادية دولية (سميث، 2016). وقد قدمت البنائية جسراً مهماً ما بين هاته المنظورات المادية والانفتاح على الأبعاد الثقافية والمعنوية والقيمية، كما تتقدم منظورات مابعد حداثية كالنقدية، ما بعد الهيكلية، النسوية، ما بعد الكولونيالية، والبيئية/الخضراء،.. لكي تشتبك مع القضية ذاتها من زواياها المنهجية المختلفة؛ متقاطعة مع فلسفات أوسع للعلم ومحاولات ما بعد وضعية، وما بعد علمانية (Nelson, 2015).

ومن الجدير بالذكر أن المقاربة الاجتماعية الدولية التي تمثلت في النظرية البنائية، كما قدمها ألكسندر ونت منذ أوائل التسعينيات الماضية، ومن قبله بيكولاس آنوف، مثلت واحدة من محاولات تجاوز الوضعية ومواجهة المفاهيم الأساسية للحقل (القوة، الأمن، المصلحة القومية، الصراع..)، بإضافة إطار أوسع للنظر يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية؛ وخاصة عالم الأفكار والهويات والإرادة، ومن عنصر الإرادة الصادرة عن الفاعل الدولي يتجلى الاختيار الأخلاقي في السياسة الدولية، ولم يعد يُقبل تصور سياسة دولية تنتج تلقائياً من تفاعلات إكراهية محضة (فيرك، 2016).

يأتي هذا التجدد وجهاً آخر لعملة تجدد البعد الثقافي والحضاري عامة، وفي قلبه تجدد الاهتمام بالقيم والبعد المعياري في نظرية العلاقات الدولية، والانتقال من التراكم المعرفي عن الدول والعلاقات بين الفاعلين الدوليين إلى التفكير في القيم وتطبيقاتها على النطاق العالمي؛ سواء تأثراً بالمراجعات المعرفية والفلسفية للعلم أو ببروز قضايا عالمية جديدة من قبيل حوار الحضارات أو صدامها والتدخل الإنساني وموجات المقرطة وقضايا البيئة وأزمات الغذاء والتعليم والصحة العامة عبر الأمم، وفي قلب ذلك وردت الأعمال الكثيرة حول الأخلاق في العلاقات الدولية؛ مميزة خصوصية الأخلاق داخل معنى أوسع للقيم (أبو سمرة، 2007).

ولعل من الجيد وصف تيري ناردين للمجموعة الكاملة للأعمال التي تركز على الأخلاق في العلاقات الدولية بأنها «قادم جديد ضمن تخصص العلاقات الدولية» (إرسكاين، 2016)، وتتابعه في هذا إرسكاين (2016)؛ لتوضح كيف أن هذا الظهور جاء إصلاحاً مزدوجاً لكل من قيود السلوكية وتجريدية فلاسفة الأخلاق؛ فقد «ظهرت

مجموعة حديثة نسبياً من التنظير المعياري عن العلاقات الدولية، ليس في سياق السلوكية الملتزمة ضمن التخصص فحسب، بل أيضاً في أعقاب حقبة طويلة، كان فيها الفلاسفة الأخلاقيون معنيين بالأسئلة التحليلية التجريدية أكثر من اهتمامهم بالمعضلات الأخلاقية في العالم الواقعي» (ص 123).

ويتطور الحديث عن البعد الأخلاقي نحو مقاربة أخلاقية أو منظور أخلاقي يناظر المنظورات الواقعية والليبرالية والبنائية؛ حيث تلتقي فيها الأبعاد المختلفة: الاجتماعي والثقافي مع المادي، وينجدل المصلحي مع القيمي. يوفر هذا المنظور مقدرة علمية وعملية جديدة لضبط السلوك السياسي الدولي وترشيده، وسبيلاً أربب إلى المشاركة في إدارة المنازعات الدولية وفضها وضبط التفاعلات في سياق النظام الدولي. ولا شك في أن مثل هذه المقاربة تقوم على مراجعة جادة للنموذج المعرفي السائد الذي تهيمن عليه نزعة غربية؛ ومن ثم تكشف الكثير من مثالبه وتعالج مشكلات تعانيها المنظورات الأخرى، ولا سيما إهمالها المتعمد لما هو غير غربي من فكر وقيم ومصالح.

وفي هذا الإطار ينبغي ملاحظة أن تطور الاهتمام بالبُعد الأخلاقي لحقل العلاقات الدولية مرَّ منذ أواخر الثمانينيات بمرحلتين تطورتا في كثافتهما ونوعية المخرجات التي نتجت عنهما؛ بما يمكن تسميته: مرحلة الدعوة إلى إدماج البُعد الأخلاقي في نظرية العلاقات الدولية، ثم مرحلة محاولات التأصيل لإنتاج تنظير دولي أخلاقي، يمكن اختباره عبر التطبيق في حالات دراسية متكاملة لإنتاج تفسيرات للواقع وإصدار تقييمات وتوجيهات للتغيير.

أ - مرحلة الدعوة للعناية بالأخلاق في العلاقات الدولية

في أواخر الثمانينيات قدم ستانلي هوفمان شهادة مهمة خلال محاضرة له بعنوان (الأخلاق السياسية للعلاقات الدولية The political ethics of international relations) [(1)]؛ بأن أحد أهم تطورات نظرية العلاقات الدولية خلال عقد الثمانينيات كان ظهور أدبيات جديدة عن الأبعاد الأخلاقية للعلاقات الدولية وللسياسة الخارجية تحديداً، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأنها أعمال علمية تحليلية ومعيارية معاً (Hoffmann, 1988). وبعدها بعقد كامل كتب ألكسندر بولديزار وأوتي

(1) ألقاها 1987 في احتفال بالذكرى السنوية السابعة لرحيل مؤسس الواقعية هانس مورجانثاو في مركز كارنيجي.

كورونين في المجلة الأوروبية للقانون الدولي عن مؤتمر علمي ضخم ضم مختلف التخصصات، عقدته جامعة هارفارد في أبريل 1998 بعنوان «التحول إلى الأخلاق»؛ لاستكشاف ظاهرة تأسيس مقررات جديدة عن الأخلاق في عدد هائل من المؤسسات الأكاديمية، وطوفان من الكتابات في الأخلاق، واستخدام واسع لخطابها في الحياة العامة على تنوع مجالاتها (Boldizar et al., 1999)، وعلى هذا توالت شهادات أخرى كثيرة[2].

ويلخّص هوفمان العوامل التي تقف وراء تجدد ذلك الاهتمام بالعلاقة بين الأخلاق والعلاقات الدولية من خلال تطورين متوازيين ومتقاطعين: تطور العلاقات الدولية نفسها أولاً؛ مشيراً بالتحديد إلى عامل الثورة النووية؛ ومن ثم إفلاس المنظور التقليدي للأمن الدولي بوصفه مباراة صفرية، ثم تطور الاعتماد الاقتصادي المتبادل ضمن اقتصاد دولي مطرد الاندماج؛ ومن ثم تداخل الداخلي والخارجي في التعامل مع الموارد والاحتياجات الاقتصادية الحيوية. هذان العاملان –الأمني والاقتصادي– ضغطا باتجاه عالم جديد ومتغير تُراجَع فيه مفاهيم كالسيادة والقومية لصالح الحاجة إلى تغيير عامي مَمنهج وموجَّه لا يمكن أن ينفصل عن التفكير فيما يجب أن يكون ought-ness؛ ومن ثم عن القيم والأخلاق.

يضم هوفمان إلى عوامل السياق الدولي تطورات في فلسفة العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ من: تراجع الرضاء عن مفهوم العلم الاجتماعي الخالي من القيم 'value free' conception of social science؛ حيث فشل ما وصفه هيدلي بول بمحاولة «تربيع الدائرة square the circle»؛ أي محاكاة علوم الإنسان لعلوم المادة، وأدرك الباحثون أن ثمة وظيفة مُهدرَة في البحث العلمي هي: التقييم أو التوجيه evaluation or judgment، التي تتضمن موقفاً قيمياً/أخلاقياً[3].

توازى هذا مع تصاعد نقد معرفي للعلوم الاجتماعية والسياسية في الدائرة

(2) نذكر منها –على سبيل المثال– أن مجلة الدراسات الدولية Journal of International Studies 1998 جعلت موضوع عدد الألفية الجديدة هو: الأخلاق في العلاقات الدولية، وانظر تتبعاً لذلك في: Seckinelgin, Hakan, Hideaki Shinoda. (2001). p 1.

(3) في هذا يركز هوفمان –وغيره، ومنهم د. حامد ربيع– نقداً خاصّاً على دور المفكر الألماني ماكس فيبر في غرس العلموية المتطرفة في تأصيل مفهومي «السياسي» و«الدولي» وَفقاً لمنظور قومي ألماني متطرف، ويربطه بمفهوم هانس مورجانثاو من بعده عن «المصلحة القومية»؛ حيث استند إلى اعتبارات جيوسياسية فقط، مغفلاً مكانة القيم في هذا الصدد، أو على الأقل لم يعتنِ بتوضيح تلك المكانة.
- Hoffmann. (1998). p 7-8.

الحضارية العربية والإسلامية، وبرزت -على سبيل المثال- جهود كل من د. حامد ربيع، ود. منى أبو الفضل بجامعة القاهرة بمصر. فقدم ربيع نقداً مهماً لمفهوم السياسة لدى ماكس فيبر، كما أبرزت أبو الفضل ضرورة تطوير منظور حضاري تكاملي في علم السياسة يلتقي عنده الشرق والغرب (Abul-Fadl, 1992).

وجزئياً، تصاعد داخل حقل العلاقات الدولية نقد الواقعية: منظوراً غالباً، لاسيما مقولاتها التي لم تعد مقنعة عن «حالة الضرورة الدائمة التي تحكم الأمن القومي»، كما يؤكد مارك أمستوتز وميرفين فروست (وهما من أبرز المعنيين بتأصيل فكرة الأخلاق الدولية)؛ لتحلّ محلّها قناعات مقابلة بأننا دوماً مخيرون بخيارات متعددة ولسنا مسيّرين بالخوف من الفناء؛ ومن ثم فإن السلوك الدولي خاضع دوماً لتقييم أخلاقي (Frost, 1996).

ومن ناحية ما بين تخصصات العلوم السياسية، ينبه ستانلي هوفمان على سبب يتعلق بالانتقال من التركيز على الدولة باعتبارها وحدة ذات سيادة مكتفية بذاتها، إلى العناية بالنظام الدولي بوصفه محدداً ذا أولوية في تفسير سلوك الدولة الخارجي، بل الداخلي أيضاً على نحو ما أكدته نظرية كينيث والتز، وما شهده العالم من حضور لفواعل من غير الدولة عبر العقود الأخيرة. ولذا نُقل مفهوم «الصالح» كمفهوم أخلاقي من مستوى الدولة إلى مستوى «العالَم». أدى ذلك إلى تبين خيطين مختلفي اللون في التعامل مع الأخلاق الدولية: خيط التعليل الأخلاقي الصريح، وانضم إليه أمثال بيتس وناي وهوفمان نفسه؛ حيث يبحث عن إمكانيات وحدود السلوك الأخلاقي في السياسة الخارجية، وخيط النزعة العلمية (العلموية) الباحث في دور البُعد الأخلاقي في تعزيز التعاون الدولي ضمن بيئة فوضوية وحسابات مصلحية قومية. فبينما يتساءل الفريق الأول عن تقدم أخلاقي «منشود» في الشؤون الدولية، فإن العلمويين يحاولون «اختبار مدى إمكانية حدوث» هذا التقدم في ظل ظروف معينة.

ب - مرحلة محاولات التأصيل والأطروحات الجديدة

منذ ملاحظة هوفمان تلك، تحركت جهود التنظير للأخلاق الدولية في سياق حجاجيّ جنباً إلى جنبٍ مع محاولاتِ تفريع نظري وتفعيل تطبيقي. يشير ميرفين فروست في منتصف التسعينيات إلى أنه بعد ذلك التشكيك -وعلى الرغم من استمراره- انطلقت نقاشات كثيفة حول قضايا فرضت العناية بالبُعد الأخلاقي؛ مثل إعادة النظر في مفاهيم: العدالة، الحرية، المساواة، الإلزام السياسي،

الديمقراطية.. وغيرها؛ وذلك على جبهتين: جبهة مراجعة النظريات الموجودة بالفعل في أبعادها الأخلاقية: النظمية، النفعية، والحقوقية، وجبهة التنظير الإبداعي بطرح مقولات نظرية جديدة، تُبرر البُعد الأخلاقي الدولي وتفتح مسارات لدوره وفعاليته (Frost, 1996). وهنا يمكن القول: إنه انفتحت مرحلة ثانية من تطور البعد الأخلاقي لنظرية العلاقات الدولية تحت تأثير أزمتين: أزمة في العالم، وأزمة في علم دراسة العالم (Macdonald et al., 2007؛ مصطفى، 2016).

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مشروع هيمنة أمريكية عالمية باسم النظام العالمي الجديد؛ دُشِّنتْ بحرب دولية على العراق 1991م، ثم حروب أهلية وبينية وعدوانية في جهات الأرض الأربع عبر التسعينيات (الصومال، البوسنة، الشيشان، رواندا وبروندي، التدخل الأمريكي في هاييتي.. حتى التدخل الغربي في كوسوفا 1998)، ثم لم تلبث هذه الهيمنة أن طُعنت في واقعة 11/ 9/ 2001، لتنطلق الولايات المتحدة تارة أخرى نحو الشرق؛ فتحتل أفغانستان 2001/ 2002، فالعراق 2003؛ وتجرّ وراءها تحالفاً -وانقساماً- دوليّاً: عسكريّاً وماليّاً، وسجالات فكرية واسعة في قلبها: الأبعاد الأخلاقية للسياسة الدولية.

تشير د. نادية مصطفى (2015) إلى أزمات ثلاث كبرى ساوقت هذا التطور: «أزمة قيادة النظام الدولي مع انحدار القوة الأمريكية وصعود مراكز قوة أخرى، وأزمة هيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي، وأزمة القيم الحاكمة: الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في مقابل العدالة الاجتماعية، ومركزية الحضارة الغربية في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصادر للتغيير والتحول» (ص 24).

كذلك استمرت أزمة العلم تتسع وتتعمق لتنتقل من البحث عن منظورات تتجاوز المنظورات التقليدية ومناهج تتجاوز السلوكية والإمبريقية الحادة إلى منظورات ما بعد حداثية تبحث عن فلسفة جديدة للعلم برمته، ومناهج وأدوات بحثية جديدة، وتعلن ضرورة التخلص من المركزية الأمريكية فالغربية للعلم، وتدعو لمشاركة منظورات من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا (D'Aoust, 2015).

هذه الأزمات في العالم والعلم معاً أفرزت حالة تجمع بين تحديات العلم والعمل وبين فرص التجديد والإصلاح، وتفاءل كثيرون بعهد جديد؛ حتى إن بعض الباحثين -مثل ميرفين فروست- عول في المبتدأ على أن زوال عوائق النظرية المعيارية في العلاقات الدولية -مثل الحرب الباردة وسياساتها ومنطقها الذي كان

سائداً– سيكفل بذاته تقدم هذا التنظير الأخلاقي الدولي، لكنه وجد –بعد نحو عشر سنين– أن الأمر ليس كذلك بالضرورة، وعاد ليؤكد أن التحديات تتجدد (Frost, 1996).

فبعد عقد آخر من السنين من كتابه الأول (الأخلاق في العلاقات الدولية: نظرية تأسيسية، 1996)، يصدر فروست كتاباً آخر بعنوان (الأخلاق العالمية: الفوضى، الحرية، والعلاقات الدولية، 2008–2009)، يطرح فيه أنه بدلاً من سجال المنظورات العديدة حول موضع الأخلاق في التنظير الدولي من عدمه فإنه ينبغي أن نواجه أسئلة جديدة على خلفيةٍ عالميةٍ تتسع للمواطنة المتعددة المستويات بما فيها الأفراد: «في نظرية العلاقات الدولية، أصبحت المواجهات التي نعقدها بين تلك المنظورات معقدة على نحو متزايد؛ حيث يتواجه المنظِّرون في نقاشات غامضة وأوْهَى من أن تواجه الأسئلة التي تهمنا بشكل ملحّ باعتبارنا مشاركين في الشؤون العالمية: منتجين ومستهلكين ومسافرين ورياضيين...» (Frost, 2009, viii). وبناء عليه؛ يرى فروست أن اهتمام نظرية المعرفة الدائم، والأبعاد المنهجية والمضمونية للعلم، أضحى ذلك كله غير مفهوم لدى معظم الناس وبعيداً عن الحياة اليومية في المجال الدولي وأسئلتها: أينبغي علينا أن نؤيد تلك الحرب ونشارك فيها؟ أينبغي أن نُبقي المهاجرين منفصلين عنا، أم ندمجهم بنا؟ ماذا نفعل حيال مخاطر بيئية عالمية متزايدة؟ هل يجب أن نوافق حكوماتنا على استخدام التعذيب ضد الإرهابيين؟.. وهكذا. (Frost, 2009).

في تلك الآونة أشار جيمس براسيت ودان بوللي (Brassett et al., 2007) –بالنظر إلى ورشة عمل عقدتها جامعة ووريك بلندن، حول البعد الأخلاقي في السياسة الدولية the ethical in world politics– إلى أنه –وفق هذه الورشة– قد عادت الأخلاق ليُرحَب بها داخل التنظير الدولي الراهن منذ نهاية الحرب الباردة، مع بقاء سجال ساخن حول حدود هذا التنظير الجديد يقع بين: نقديين، ونسويين، وأنصار ما بعد هيكلية، يتفقون على أن الأخلاق دائماً ما كانت سياسية ودولية (أو عالمية)، وليست فردية فقط أو داخل الدول، ولكنهم يختلفون في كيفية تكييف ذلك البُعد الأخلاقي العالمي إلى جوار الأبعاد الأخرى المعهودة والمستجدة.

لقد دعا منظرو الحقل في هذا الوقت لفتح المجال أمام مزيد من نقاشات مفتوحة لا تقريرات حاسمة a conversation not a destination بحثاً عن جديد –ليس لتطوير السياسة الدولية فقط– ولكن لكي يخرج العلم من أزمته المركبة أيضاً (Brassett et al., 2007). ولكن لا يزال الأكثرون يعترفون بحدود السلوك الأخلاقي في

السياسة الخارجية مع استمرار غلبة النزعة العلموية. فعلى الرغم من دوره في تعزيز التعاون الدولي، فإن فكرة التعاون الدولي ذاتها لا تزال محفوفة بالشكوك والتهديدات.

ثانياً: الأخلاق الدولية: إشكاليات التعريف ومداخله

يؤكد أكثر الباحثين صعوبة تعريف «الأخلاق السياسية الدولية»، وعادة ما يتجاوزها الباحثون. لكن الأخلاق تعبر- بصفة عامة - عن تلك المساحة الواسعة من السلوكيات الاجتماعية، والنيات، والأحكام التي يراد بها تحقيق منافع (أو منع مضارّ) للناس والمجتمع والعالم ما وراء الذات beyond the self، إنها منظومة متعددة الطبقات من الأفعال الإيجابية prosocial acts؛ التي تفهم باعتبارها معاني عقلية ونفسية مثلما هي ممارسات سلوكية. ومن ثم تسري أحكام الأخلاق –كما يذكر ويليام دامون وآن كولبي- على كل من الوسائل والغايات المتعلقة بالسلوك الإنساني؛ ليس ما يسعى إليه الناس فقط ولكن كيف يسعون إليه أيضاً. (Damon et al., 2015).

وفي حقل العلاقات الدولية، يشير بولديزار وكورونين إلى عُسر شديد في تعريف الأخلاق (Boldizar et al., 1999)؛ حيث تتعدد الألفاظ المستعملة وتتداخل المفاهيم، التي تستعمل على سبيل الترادف أو التبادل تارة، وعلى التمييز بينها تارة أخرى. ولا يأتي هذا التمييز على وتيرة واحدة، وتتعدد زوايا التعريف وأغراضه؛ ما يؤدي إلى تعريفات لا حصر ولا ضابط لها.

يرتبط ذلك التنوع باختلاف مداخل تحرير المفهوم، بين الفلسفة العامة والأخلاقية بمذاهبها المتباينة، وبين العودة إلى أصول لغوية، دينية، قانونية، وبين النظرية السياسية نفسها كما يفعل أمثال ميشيل والزار وتشارلز بيتس ومارك جيسموندي. هذه المداخل متداخلة ومتجادلة؛ ما يضفي على محاولة استصدار تعريف جامع مانع صعوبة كبيرة، لكن هناك إطاراً مشتركاً بينها لا يزال مطلباً يصعب التغاضي عنه، كما يؤكد هاج لافوليت وإنجمار بيرسون (LaFollette et al., 2013).

أ - مدخل الفلسفة السياسية

في إطار الفلسفة السياسية العامة، ومن جملة ما توافر من مصادر، ثمة اتجاه لتعريف الأخلاق من مدخل القيم الوجدانية الفاضلة، وآخر من مدخل المفاهيم والمعايير العقلية التي تحكم السلوك، وثالث يفضل صيغة الحقوق ويلصق الأخلاق بقضية حقوق الإنسان ومفاهيمها وتطوراتها الفلسفية التاريخية، ورابع يميل إلى

تعريفها بوصفها قواعد وأحكاماً ترتبط بمجال القانون الدولي ومسيرته، وثمة اتجاه خامس لتعريف الأخلاق الدولية من أرضية النظريات الليبرالية الحديثة سواء العقد الاجتماعي، أو الواجب الكانطي ومدخل الضمير الذاتي المشترك بين البشر، واتجاه سادس مهم يعرف الأخلاق من معين منظورات العلاقات الدولية السائدة نفسها.

وفي الإطار ذاته، تتنازع تعريف الأخلاق الدولية فلسفتان أساسيتان، جاءتا من الفلسفة الأخلاقية العامة إلى التنظير الدولي؛ هما فلسفة العواقب أو المآلات consequentialism، وفلسفة المبدأ أو الواجب deontological ethics. ويقرب من فلسفة الواجب ويضم إليها فلسفة الفضائل virtualism.

فمذهب «الأمور بمآلاتها» -وهو مذهب «العواقبية» المشتق حديثاً من فلسفة المنفعة لجيرمي بنتام وإضافات جون ستيورات ميل لا سيما في تطبيقها على المجال العام- يربط الأخلاق بالعاقبة ويربط العاقبةَ بالدافع (النية)، وبالعكس؛ ومن ثم يمكن الحكم الأخلاقي على السلوك مسبقاً عبر «الدافع»، كما يمكن الحكم عليه لاحقاً من «المآل» (عبد الرحمن 2000، 2004).

والمذهب الآخر «الأخلاق بأصولها الفطرية المغروسة في الضمير»، وهو مذهب الواجبية والفضائل المعروفة للكافة، وبغضّ النظر عن عواقب السلوك: إننا يجب علينا أن نعمل ما هو صحيح؛ لأنه صحيح لذاته؛ ولأن هذا ما يليق بإنسانيتنا وتقديرنا لأنفسنا.. وهو مذهب طويل العمر يتم ردُّه إلى أفلاطون وأرسطو وصولاً إلى إيمانويل كانط ومروراً بالمسيحية.

ويشير ديفيد فيشر إلى مزايا كلتا الوجهتين: حيث الواجبية الفضائلية تثبت الأصل الإنساني للأخلاقية موضوعياً، بينما العواقبية تنفي أن ذلك يكون ضد المصلحة والمنفعة الواقعية على ما يتوهم المتشككون؛ ولذا يقترح وجهة نظر توفيقية تجسر بين مزاياهما ويسميها: العواقبية الفاضلة، «فمن الخطأ التركيز على جانب واحد من حياتنا الأخلاقية وإغفال الجوانب الأخرى؛ سواء تعلق الأمر بالقواعد أو النوايا أو الفضائل أو النتائج. فالأخلاقيات هي نشاط متعدد الأبعاد» (فيشر، 2014، 103-104).

وعلى الرغم من وجاهة هذا التوفيق ، فثمة ملاحظات ثلاث مهمة على هذا التقسيم ومحاولة التوفيق: فأولاً يثبت هذا التقسيم أهمية كل من عنصري القيم/ المبادئ، والمصالح/المآلات، ولأنهما لا يتعارضان في الأساس، اللهم إلا ضمن فلسفة

صراعية تنبذ القيم، وثانياً إن ذلك يقارب النموذج المقاصدي الذي يتحدث عنه منظور حضاري مقارن من نسق معرفي إسلامي جدير بالاهتمام، وثالثاً إن التوفيق بين الواجبية والعواقبية وفي قلبهما زوج الأخلاق والمصالح لا يمكن أن يتم ما استمر الخضوع لفلسفة وضعية مادية أحادية النظر؛ الأمر الذي يهتف بالاجتهادات من خارج هذا النسق من أجل استنقاذ العلم والعالم معاً.

وعليه؛ يستنتج روس تعريفاً عامّاً وأساسيّاً للأخلاق لدى الفلاسفة والمفكرين، بأنها نشاط يُحدثه الاجتماع البشري أو التأمل الفردي، لا يشذّ عنه إنسان سويّ، وهو «علاقة فهم وسلوك، وعلاقة وعي يدرك بها الإنسان، فرداً وجماعة، وأقواماً وأمماً، أن للفكر ميزة التقويم، والتقويم تقدير شأو أفكار؛ هي أفكار نظرية-عملية معاً» (روس، 2001، 5). هذا بصفة عامة، أما في حالة الحقل الراهنة؛ فتتعدد محاولات التعريف والتأصيل للأخلاق الدولية، على نحو ما يرد.

ب - مدخل النظرية السياسية العامة

يشير مارك أمستوتز إلى تمييز مهمٍّ عقده جون فليتشر مولتون (في مقالة قديمة في مجلة الأطلنطي الشهرية 1924) بين ثلاثة قطاعات مختلفة من السلوك الإنساني: القانوني، والأخلاقي، والتطوعي. فالأول رهين بالإلزام الحكومي بسلطانه، والثالث رهين بمطلق الرغبة الحرة من الأشخاص، أما الميدان الثاني؛ فيعتمد سلوك الفرد فيه على الوعي بـ«المسؤولية» بعيداً عن القواعد الإكراهية أو السلطات العامة؛ إنها استجابة حرة غير إكراهية لمبادئ لا لرغبات ولا إكراهات. إن الأخلاقية – سواء أكانت فردية أم جماعية- تتضمن الشعور بوجوب الاستجابة للتعاليم الأخلاقية المقبولة ذاتياً والمتأصل إلزامها بسبب دعوتها للصواب والعدل (Amstutz, 2013).

واتصالاً بالنزعة العقلية والقانونية للأخلاق، يقدم مارك جيسموندي جهداً متميزاً لمحاولة تطوير نظرية باسم التعاهدية أو التعاقدية covenantism تؤصل للأخلاق الدولية/العالمية من معين الفكر السياسي الغربي لاسيما الليبرالي والتنويري. فمن أرضية نظرية العقد الاجتماعي يفترض أن المجتمع الدولي أفرز -بفعل تفاعلاته البينية- أعرافاً واتفاقات ضمنية تمثل قيما حاكمة لعلاقات وتعاملات قواه (Gismondi, 2008).

ما وراء هذا التنوع والتعدد إنما هو تحولات معرفية كبرى تصب في التنظير الدولي للأخلاق. ففي سِفرٍ مهمٍّ (حدود الأخلاق في العلاقات الدولية: القانون

الطبيعي، الحقوق الطبيعية، وحقوق الإنسان في حالة تحول)، يشير ديفيد باوتشر إلى تحولات معرفية كبرى في الفكر الغربي أثرت على تعريف الأخلاق والحقوق، من قبيل الانتقال من مرجعية «الطبيعي» إلى مرجعية «الديني» خاصة مع صعود نجم المسيحية. لكن الفلسفة الأخلاقية والحقوقية اليوم -لا سيما في المثالية الإنجليزية- تستحيي من هذا التأثير الديني وتتحاشاه؛ لتقيم صرحَ مفهوم علماني للإنسان وبعنوان «إنساني» محض، لكن على غير أساسٍ قوي وفق رأيه، فتترُك الأفراد والأمم ليجعلوا ارتباطاتهم وممارساتهم رهينة الظروف بلا ضابط ثابت (Boucher, 2009).

وفي مقابل جهد جيسموندي، يُرجع باوتشر المنبع الحديث لهذه الحالة إلى نظرية العقد الاجتماعي منذ توماس هوبز، ثم ما عرف بعصر التنوير الأوروبي الذي أعاد بناء مفاهيم الأخلاق والحقوق على أرضية عقل اعتقد في ذاته أنه «عالمي»، وأنه يمكنه إعادة إنتاج المفاهيم بعيداً عن الحماس الديني (لم يره باوتشر شيئاً غير المسيحية). لكنه لاحظ أن المسيحية اليوم قد فقدت سمة العالمية وأمست تقتصر على الغرب (الاستعماري والتبشيري) (Nelson, 2015). وفي قراءة نقدية لهذا النقد، يلحظ جاريد م. فيليبس Jared M. Phillips أنه على الرغم من نقده لدعوى العالمية في الفكر الغربي، فإن باوتشر نفسه كان يحتفظ بمركزية أوروبية بل بريطانية في تحليله التاريخي للفكر الدولي (Phillips, 2012).

هذا المنحى يشير إلى دعوات تتزايد لتجاوز علمانية العلم والمركزية التنظيرية السائدة، لكنها دعوات لا تزال تراوح مكانها، على النحو الذي يبرزه مثلاً كل من لوقا مافيللي وفابيو بيتيتو Luca Mavelli and Fabio Petito في الدعوة إلى علاقات دولية «ما بعد علمانية»، ويعتبران «الإسلام» -على وجه الخصوص- تحدياً معرفياً ومجتمعياً متزايداً في الغرب، يدفع إلى التساؤل عما يمكن أن يستوعب هذا الصعود والتوسع، مع ضعف الدور الذي تلعبه المسيحية والفلسفة المثالية في أوروبا والولايات المتحدة واغترابهما لدى النخبة الأكاديمية (Mavelli et al., 2014).

وبناء عليه؛ تبدو الأخلاق الدولية نافذة لفتح حوار حول منظورات حضارية مقارنة تستوعب العالم ومشكلاته وتؤمن بالتعددية والتنوعية إلى جوار المشترك الإنساني وعالمية الفطرة الإنسانية، وتتجاوز المنظورات الحدية والأحادية.

ج - مدخل النظرية الدولية

يرى بعض منظّري الأخلاق الدولية (أو العالمية كما يسميها ميرفين فورست مثلاً) أنها المعاني التي تؤطر وتفسّر ما يحيط بنا من ظروف في علاقاتنا عبر العالم؛ أفراداً ومجتمعات ودولاً ومنظمات، «وتؤثر تلك الأخلاق في اختيارنا لطرق سلوكياتنا، وتبريرنا لاختياراتنا بين السياسات المختلفة، وتقوم كذلك بتقييم أدائنا.. إننا نفعل ذلك كله عبر البعد الأخلاقي المميز لنا. إننا لا يمكننا أن نضفي معنى على ممارساتنا هذه من غير الاستناد إلى أبعادها الأخلاقية» (Frost, 2009, viii).

الأخلاق -بناء على هذا- من جنس الحُجج الوظيفية التقييمية لا مجرد الوصفية التفسيرية البحتة؛ ومن ثم يشير فروست إلى خمس وظائف للأخلاق في السياسة الدولية والممارسات العالمية؛ هي: التأطير، التفسير، التبرير، التأثير، والتقدير (التقييم). ويمنح هذا الطرح النظري للأخلاق الدولية حجية علمية وعملية. وهذه الوظيفية هي الغالبة على عمليات التعريف والتأصيل للأخلاق الدولية تأثراً بالروح العملية للتنظير الغربي.

فالأخلاق ليست مجرد مفردات منفصمة من الآداب والواجبات، إنما هي منظومة تصل الفكر بالشعور ومن ثم بالسلوك؛ ومن ثم توفر لصانع القرار إطاراً للنظر إلى العالم وإلى الذات القومية أو الحضارية التي يمثلها هو في هذا العالم. ويتفرع عن هذا أن يتأثر تفسيره للأحداث بالبعد الأخلاقي جنباً إلى جنب مع أبعاد القوة والمصلحة والبنية الدولية، كما ينبغي له أن يقدم تعليلاً وتبريراً أخلاقياً لاختياراته وقراراته وسياسات وحدته الدولية، وإلا فإنها ستحمل رسائل ملتبسة أو مسيئة. يرتبط بذلك أنه ينبغي الاعتراف بأن الوجه الأخلاقي للخطاب الدولي، فضلاً عن الممارسات، لا يزال يؤدي دوراً مؤثراً، سواء في الرأي العام الداخلي أو الخارجي، وإما أن يحشد طاقات وموارد للفاعل الدولي وإما يجمع عليه -بحضوره وغيابه على حد سواء- تحديات وأعباء. ويتبقى قبل ذلك وبعده كله أن الأخلاقية ميزان لتقييم السياسات ليس من ناحية صحتها فقط ، ولكن صلاحيتها للاستمرار والإثمار أيضاً.

ومن ناحية أخرى، ثمة تصنيف مهم يقدمه أمستوتز لمداخل تعريف الأخلاق الدولية ضمن النظرية الدولية نفسها؛ فيشير -وكذلك ديفيد فيشر وغيرهما- إلى ثلاث مجموعات متنافسة من هذا التأصيل للأخلاق الدولية: أولاها- التأصُّلية (نظرية الحدس الأخلاقي التي ترى الأخلاق الدولية متأصّلة في مبادئ أصيلة تُميز

وتُكتشف بالعقل)، وثانيتها- التكوينية (نظرية التكوين العقلاني التي تشتق الأخلاق الدولية من تكوينات عقلية عن العدالة/الخير تستنبط وتُكوّن من حالات افتراضية)، وأخيراً- الاتفاقية/التوافقية (تستخلص الأخلاق السياسية الدولية من الاتفاقيات بين الدول أعضاء المجتمع الدولي؛ المنصوص عليها أو الضمنية كالأعراف).

وإذا كان التأصُّليون يؤمنون بالمفاهيم الأخلاقية المتجاوزة Transcendent، التي يتم اكتشافها واستنباطها عبر التأمل rational reflection الذي قد يتصل بالدين، كما قدمها توما الإكويني، إيمانويل كانط، ومنها مفهوم «القانون الطبيعي» وقاعدته الأشهر في العلاقات الدولية هي «الحرب العادلة» Just War، وإذا كان البنائيون يرون أن الأخلاق تُستخلص من الحجج والمقولات الفلسفية التي تُعالَج عبر التفكير المنطقي؛ ومن ثم تتأثر بالأيديولوجيات السياسية الكبرى، فإن التوافقية، وتسمى أحياناً الوضعية الأخلاقية Ethical positivism، تتجلى في الاتفاقات والمعاهدات التي تُلزم الدولة نفسها بها؛ كـ «القانون الدولي»، وتعبر عن: النظام، العدالة (Amstutz, 2013).

وعلى الرغم من مجادلة البعض أنه من المستحيل اشتقاق الالتزامات الأخلاقية الدولية من المعاهدات القانونية القائمة بين الدول مثلما لا تشتق «يجب» مما «هو كائن»، فإن باحثين، من أمثال تيري ناردين Terry Nardin وجوردون جراهام ودوروثي جونز Dorothy Jones ، يرون أن القانون يمثل معياراً للإطار الأخلاقي؛ فقد توصلت دوروثي جونز إلى أن القانون الدولي الحديث قد صاغ إطاراً سلطوياً واسع القبول للسلام الدولي؛ هذا الإطار -برأيها- هو «نظام أخلاقي/قيمي»؛ لأنه يوصّف السلوك الأنسب للنظام العالمي والانتظام الدولي؛ تأكيداً لأن الأخلاق الدولية تبنى على المفاهيم التوافقية والإعلانات المتعددة الأطراف (Jones, 2020).

من ناحيته، يرى مارك أمستوتز أنه على الرغم من أن هذه النظريات يمكن أن يسهم كل منها في تطوير نظرية «أخلاق سياسية دولية»، فإن الأخلاق السياسية -في النهاية- تستند إلى ما أسماه: قواعد التجربة الإنسانية المتجاوزة...؛ أي الجمع بين «التجربة» و«التجاوز» معارضاً الفلسفة الوضعية التي تكتفي بالتجربة وتستبعد التجاوز المعياري إجمالاً (Amstutz, 2013).

يمكن القول: إن عامة تيار الأخلاق الدولية/العالمية (أمثال فيشر وأمستوتز وفروست وجيسموندي وغيرهم) تندرج ضمن أخلاقية توفيقية توفق بين أطروحات معاصرة وجذور نظرية قديمة. ومن ثم؛ يصبح التحدي في تمييز المشترك والمتمايز

بين اتجاهات التعريف المختلفة، لكن التحدي يتمدد في محاولات تبرير وتمرير الأخلاق في المجال الدولي، فضلاً عن تطبيقها.

ثالثاً: اتجاهات تبرير الأخلاق الدولية ومحاولة تطبيقها

شهدت فترة الدراسة مراكمة في ثلاثة اتجاهات في تبرير الأخلاق الدولية وتأصيلها: اتجاه التبرير عبر مرجعيات فلسفية ونظرية متنوعة تحاول التخفف من وطأة منظوري الواقعية والليبرالية، ويكمله اتجاه آخر مستمر في استعراض السجال بين المنظورات ومنها الجديدة، واتجاه ثالث يسعى إلى صياغة تنظير أخلاقي جديد واختبار مصداقيته بالتطبيق على الواقع الدولي وقضاياه، وصياغة خطاب جديد يتسم بالحيوية القيمية الواقعية (Frost, 1996).

أ - اتجاهات التبرير

1 - اتجاه الدفاع عن دولية الأخلاق

على الرغم من استمرار سيادة المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، يتزايد الباحثون الذين ينتقدونه. هذا مع التذكير الدائم بأن الواقعية لا تنكِر الأخلاق بكليتها، إنما تحملها دوراً ضئيلاً وتابعاً أمام عوامل الأمن القومي (بل، 2015). وفي هذا يشير باحثون؛ أمثال مارك أمستوتز، إلى أن أية فرضية عن التحليل الأخلاقي ethical analysis للسياسة الخارجية والهياكل العالمية تواجهها بشدة تحديات إبستمولوجية ومنهجية عديدة، ولكن صعوبة تطبيق المبادئ الأخلاقية على المشكلات الدولية الفعلية لا تنفي الإمكانية والمسؤولية عن «التقييم الأخلاقي morally assessing» للسلوكيات السياسية والهياكل المؤسسية (Amstutz, 2013).

ومن ثم؛ يلحظ براسيت وبوللي أن عملية استعادة الأخلاق إلى التنظير الدولي دونها عمليات عديدة من إعادة بناء المفاهيم وإعادة توجيه الأسئلة الأزلية الرئيسية: ما السياسة؟ ما العلم وما غاياته؛ وما مناهجه المثلى؟ ما الدولي والعالمي والقومي؟ ما الأخلاق؟ وقد عقدت العديد من (الورش، حلقات النقاش، الندوات والمؤتمرات) لطرح مثل تلك الأسئلة، وخرجت عنها أطروحات كثيرة (Brassett et al., 2007).

في هذا المضمار، يتطور الموقف النظري من الأخلاق الدولية إلى هجوم مضادٍّ على الواقعية، لا سيما في صيغها الهجومية (ميرشايمر، 2012)، ويُطرق الباب الأول للسجال عن نوعية الأخلاق الأنسب للمستوى الدولي والعلاقة بين الأخلاق الفردية

والمجتمعية والسياسية وبين الأخلاق الدولية. فيتميز الواقعيون وقسم من الليبراليين المعنيين بقضية الأخلاق الدولية بالقول: إن الأخلاق مسألة شخصية لا مؤسسية. فمثلاً يرى جورج كينان أن الأخلاق لصيقة بالفرد -مواطناً كان أو رجل دولة- لكنها حين تنتقل من الفرد إلى رجل الدولة عبر المؤسسات الرسمية تتحول تحولاً تاماً لتنقطع الصلة بين الفردي والسياسي.

وفي اتجاه قريب يرى الليبراليان -آرثر شليسنجر Arthur M. Schlesinger وجوزيف ناي Joseph S. Nye - «أنه من الخطورة قياس الأخلاق الدولية على الأخلاق الفردية؛ وذلك لعدد من الأسباب» (بدران، 1996: 90)، يمكن إجمالها -وفق ودودة بدران- في: (1) اختلاف ظروف الدول عن الأفراد، (2) صعوبة تصنيف موضوعات السياسة الخارجية بين «جيد» و«سيّئ»، (3) افتقاد إجماع أخلاقي دولي، ولكن هذا حاصل داخلياً أيضاً، (4) توقع مشكلات مزيدة للسياسة الخارجية لأي دولة والانشغال بتصنيف الدول إلى أخلاقية وغير أخلاقية، (5) عرقلة العمل الدبلوماسي وهو توفيق مصالح.

وينضم لذلك إرنست هاس Ernest Haas؛ حيث يرى أن الدول لن تتصرف أبداً كأفراد، وأن قياس السلوك الدولي على السلوك الفردي ليس مجدياً، دون أن يعني هذا إغفال الأخلاق كلية. ويقترح هاس بدلاً من ذلك -وفقاً لبدران- دراسة أوجه التشابه في النظم الأخلاقية المختلفة، والضغط على الحكومات للوصول إلى أخلاقية عالمية Cosmopolitan morality؛ ما يتطلب فقه المجال الدولي بما يسمح باختيار البدائل الإستراتيجية الأفضل دون استبعاد غيرها. ومن ثم يبني هاس إمكانية إيجاد هذه الأخلاقية العالمية على «المنفعة الذاتية» لتصبح سياسات؛ كالردع مثلاً أخلاقية باستخدامه لتغيير إدراك عدائي بين متصارعين. (بدران، 1996).

بشكلٍ مباشر، يخطِّئ أمستوتز رأي كينان السابق ومن على منواله، ويرى -بدلاً من السجالٍ حول نوع الأخلاق أو مستوياتها- ضرورة استحضار «التصورات الأخلاقية» وتطبيقها على العلاقات السياسية العالمية. ولذا يشير إلى رؤية باحثين؛ أمثال أرنولد وولفرز Arnold Wolfers ، من أن رجال الدولة تتجذر خياراتهم في الجانب الأخلاقي، في مقابل من يفصلون بين الدولة ورجالها، وبين الفردي والسياسي والدولي (Amstutz, 2013).

لم يقتصر الهجوم والدفاع على الواقعيين والليبراليين؛ فثمة صعود لتيار ما بعد الحداثة بشكوكيته وذاتيته postmodern subjectivism أدى إلى تنامي شكوك من نوع آخر حول شرعية الدعاوى الأخلاقية في عموم الحياة العامة. فرض ذلك على

التنظير الأخلاقي الدولي استمرار المجادلة عن مصداقية قضية «الأخلاق السياسية» والعمل على تجذيرها دولياً خاصة في ظل رواج فكرة التعددية الثقافية العالمية، بما تفرضه من تحديات تتعلق بالمشترك القيمي الإنساني، مع ما توفره من فرص ضد الأحادية الحضارية (Amstutz, 2013)؛ ومن هنا تأتي أهمية الاتجاه الثاني.

2 - اتجاه المناظرة بين أخلاق الدولة وأخلاق العالم

بالإضافة إلى سجالات المنظورات الجديدة المشار إليها كالنقديين وما بعد الهيكليين والنسويين، برز تمايز بين فريقين كبيرين بحسب موقفهما الأخلاقي من وحدة التحليل المركزية في نظام عالمي متغير: العالميين الجماعيين (الكوميونيتيريانيين Communitarians أنصار استمرار أولوية الدولة لكن في نظام عالمي مفتوح)، والعالميين الفردانيين (الكوزموبوليتانيين Cosmopolitans أنصار أولوية الفرد في نظام عالمي منفتح أيضاً)، والأولون أقرب إلى القوميين والواقعيين، والأخيرون متأثرون بوضوح بالفلسفة الليبرالية (أبو سمرة، 2014).

معبراً عن الجماعيين/الدولتيين، يرى ميشيل والزار أن دائرة الأخلاق الدولية تشمل مجموعة من القضايا القديمة المتجددة التي تنهض عليها «الدولة» ولكن من منظور أخلاقي سياسي؛ مثل: حظر العدوان، حق الدفاع الشرعي عن النفس (الطبيعي)، حق السيادة السياسية، واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، حماية حقوق الإنسان، وواجب تسوية النزاعات سلمياً. ونظراً لأن سقفهم لا يتعدى التعديل الجزئي على الواقعية وما في حكمها، لم تقطع الأخلاقية الدولية لدى الجماعيين شوطاً بعيداً.

في المقابل يُبرز تشارلز بيتس Charles Beitz –أحد الكوزموبوليتانيين– كيف أن الأخلاق العالمية تتجاوز إطار ويستفاليا والحدود السياسية للدول القومية، التي أضحت في الفكر الكوزموبوليتاني بغير دلالة أخلاقية وربما بدلالة أخلاقية سيئة، بينما تتقدم عليها أخلاقياً حقوق الإنسان–الفرد (عبر العالم) من هذا المنظور (أبو سمرة، 2014). ولقد أعطت الكوزموبوليتانية دفعة كبيرة لخطاب الأخلاق في التنظير الدولي الغربي؛ باعتبارها محاولة لأنسنة humanise ما أسماه هيلد (1995) السياسة العامة العالمية global public policy. وبطبيعة الحال يركز الكوزموبوليتانيون في مشروعهم على دور كبير للقانون الدولي ومؤسساته الرسمية والمدنية العابرة للحدود (Brassett et al., 2007).

ما يميز الفكر الكوزموبوليتاني -كما ينبه أندرو لينكليتر- هو نزعته العالمية (أبو سمرة، 2014) في الأخلاق، والقول بأن ثمة نزوعات خيرية إنسانية سائدة لدى الشعوب والمجتمعات كافةً أو معظمها وتتجلى في واقعها اليومي. ويرى التيار الكوزموبوليتاني والنقدي أن ما تعتبره الواقعية مشكلة هو بذاته ربما يكون ميزةً وحلاً للمشكلات: كالوصل بين الاجتماعي والسياسي، والقيمي والمصلحي، والداخلي والخارجي، والفرد والدولة والعالم، والقوة والأخلاق[4]، أو بعبارة أشمل: تجاوز الثنائيات.

ولذا فقد تركز أكثر عمل الكوزموبوليتان —في البداية- في تطبيق تفكيرهم على قضية التدخل الإنساني العسكري والسلمي، في حالات كالعراق 1991، ورواندا 1994، وكوسوفا 1998 (Frost, 1996).

ومع هذا واجهت مضامين الكوزموبوليتانية وافتراضاتها نقداً لاذعاً من قبل النقديين والمابعد-هيكليين الذين أشاروا إلى أن اعتقاد الكوزموبوليتانية أن الشطط vagaries في السياسات الدولية يمكن مواجهته أو تجاوزه باستعمال جيّدٍ للعقل أو للقانون الدولي، ينطوي على «مسكوت عنه» يقنِّن عنفاً تتم ممارسته ضد مشاريع مستقبلية بديلة ومحتملة؛ مشاريع تتساءل: هل الدولة -على أية حال- مجال صالح للتحدث عن العدالة والأخلاق؟ وما الموقع الفعلي الذي تحتله الأخلاق في دراسة السياسة الدولية وممارستها؟ وكيف يتسنى لنا بناء أحكام لتقييم الدول، والأسواق، والأفراد في ظروف الحروب، والتدخل، وحراك رأس المال؟ ما الأشياء المسكوت عنها والمكرَّسة داخل الخطابات الراهنة حول الحرب على الإرهاب؟ وكيف تصاغ حقوق الإنسان وتتحقق على الأرض، وما التضمينات الكامنة وراء صيغها؟ وفي هذا المرحلة المبكّرة من التفاؤل بالأحادية الأمريكية: ما الموقف الأخلاقي للقوانين والمعايير الدولية التي يمكنها أن تمنع الاضطرابات وأشكال العدوان؟ (Brassett et al., 2007). ويلحظ بعض النقديين أن النماذج التنظيرية التي يقدمها الكوزموبوليتان لا تعدو أن تكون نماذج تنظيمية regulative ideals، تتهاون مع ضرورة مراعاة السياق عند الحكم على السلوك الدولي؛ بحيث يصعب إصدار حكم أخلاقي في ظل ظروف دولية معقدة أو غير منتظمة. ومن ناحية أخرى فإن الانشداد باتجاه تجاوز الدولة-القومية لصالح

(4) انظر ردّاً لجيسموندي على مورجانثاو فيما يتعلق بالداخلي والخارجي في الأخلاق السياسية، وأنه نعم يعتمد قياس المفهوم الليبرالي للأخلاق الدولية على الأخلاق السياسية في داخل الدولة، لكن ذلك ليس برذيلة ولا خطيئة بالضرورة:
Mark Gismodi, p 161.

«إنسان» أو «مواطن» عالمي -على حد تعبير لينكليتر في أطروحته للدكتوراه 1982 - [5] قد دفع كثيراً من هذا التوجه العالمي إلى التهاون في الخصوصيات المجتمعية أو التقليل من أقدارها وأدوارها، كما تشير بدورها تووني إرسكاين؛ كإشكالية ما بين الكوزموبوليتانيين والجماعيين من جهة، والنقديين من الجهة الأخرى، وبخاصة النسويون (Brassett et al., 2007).

3 - اتجاه تجاوز المناظرات والتكامل بين الثنائيات

ثمة اتجاه متميز يسعى لتجاوز التقابلات: فيرى أمثال براسيت وبوللي أن من الخطأ المتكرر إعادة التصنيفات الكلية إلى ثنائيات dichotomy وثلاثيات trichotomy من قبيل: كوزموبوليتان وكوميونيتريان، نقديين وما بعد هيكليين.. إلخ، بل ينبغي أن يبحث التنظير عن مساحة مشتركة يعمل منها -أو عليها- أنصارُ المنظورات المتعددة؛ وعلى حد تعبير حاقان سيكينِلجِن وهيدياقي شنودة: إن الهدف الأوليّ هو أن نتجاوز الميل الشائع في حقل العلاقات الدولية لمناقشة الأخلاق ضمن إطار ثنائي من الانقسامات التي عفا عليها الزمن والتي لا يمكن الدفاع عنها[6].

وفي هذا الإطار يقترح (براسيت وبوللي) اشتراك الاتجاهات الثلاثة (الكوزموبوليتان والنقديين ومابعد الهيكليين) في العناية بقضية جامعة هي «المعاناة في العالم»: suffering، والانتقال من مركزية «الحقوق» أو حتى «التطوع» إلى مركزية «الواجب والمسؤولية»؛ وبخاصة الواجبات الإيجابية التي تتعلق بتخفيف المعاناة عبر العالم، وليس الأخلاق السلبية من قبيل «كف الأذى» فقط not to harm (Brassett et al., 2007).

ولكن هذا لا ينفي أن قدر الاعتراف بأهمية إسهامات أخرى في التنظير الأخلاقي الدولي من حضارات أخرى غير غربية ضئيل جداً، ولا يعدو إشارات عابرة؛ بما يعني -وفق جوي جوردون- أن التنظير للأخلاق يأتي من الدول الأكثر تأثيراً تجاه الدول الأكثر تأثراً وبطريق أحادي الاتجاه؛ فثمة تشوه بنيوي معين: أننا عادة ما نسمع الحجج الأخلاقية ووجهات نظر العلماء من البلدان التي تستخدم هذه التدابير (يقصد

(5) انظر حديث نيجيل دوير عن بدايات تفكيره منذ الستينيات والسبعينيات في دمج الأخلاق بالشون الدولية:
Dower, Nigel. (2009). p viii.

(6) "The primary aim is to overcome the common propensity in the discipline of International Relations to discuss ethics within a binary framework of outmoded and untenable dichotomies". Seckinelgin, Hakan et al., (2001). p 1.

التدخل العسكري مثلاً بدعوى الأغراض الإنسانية)؛ ونحن نسمع القليل جداً من تلك الموجودة في البلدان التي يتم استخدامها ضدهم» (Gordon, 2016, 5) [7].

وفي هذا الإطار يشار إلى جهد علمي من منظور حضاري إسلامي يقوم على الاستيعاب والتجاوز للتنظير الغربي والجمع بين ثنائيات العلاقات الدولية المتضاربة. فتشير د. نادية مصطفى (2016) إلى هذا المنظور بأنه «منظور قيمي ذو طبيعة خاصة، وترجع خصوصية هذه الطبيعة إلى تميز مصادره وأصوله عن نظائرها في المنظورات الغربية، وهو التميز الذي يرجع بدوره إلى اختلاف طبيعة النسق المعرفي» (ص 77). وبناء عليه؛ تشرح كيف تتجلى هذه الطبيعة القيمية غالباً في منهجية المنظور وأدواته، وفي افتراضاته ومقولاته حول أبعاد العلاقات الدولية: أصلها ومحرّكها، وحدات ومستويات تحليلها، نوعية قضاياها وتفاعلاتها البارزة. ومع هذا فهو ليس منظوراً منفرداً ولا منقطعاً عن حقل العلاقات الدولية الراهن، بل — كما تؤكد الباحثة نفسها- يقدم تراكماً مقارناً من قبل الجهود العلمية من مرجعية إسلامية، كما يقدم أيضاً طرحاً لمعالجة أزمة منظورات علم العلاقات الدولية. (مصطفى، 2016).

المنتج الأخير للمرحلة الراهنة من تنظير الأخلاق الدولية عبارة عن مجموعة أساسية من النقاشات والسجالات حول الأبعاد المعرفية والمنهاجية والمضمونية، في مقابل مجموعة أقل من الصيغ النظرية التي تنشد التكامل على نحو ما يقدمه دعاة: الأخلاق الكوزموبوليتانية، والأخلاق التأسيسية foundationalist، والأخلاق التعاقدية، أو الطواف حول مفهوم مركزي مثل أخلاق المعاناة، وأخلاق المسؤولية، وأخلاق حسن الضيافة والمعاملة الكريمة مع الآخر، وأخلاق الرعاية.. وغيرهم (Seckinelgin et al., 2016).

والحاصل أن التنظير الغربي حول الأخلاق في السياسة الدولية قد دخل اليوم طوراً من التصنيف والتناظر بين وجهات نظر تأتي على مفهوم الأخلاق الدولية نفسه بالتباسات تزيد من غموضه؛ ما قد يفتح على قضية الأخلاق إشكاليات الحقل الموروثة بدلاً من أن يتيح تجدداً لها، ويتجلى ذلك أكثر ما يكون في المداخلات الأحدث لأنصار ما بعد الحداثة من النقديين والنسويين والمابعدهيكليين والمابعدكولونياليين والمدافعين عن البيئة وأشباههم.

---

(7)"There is a certain structural distortion here: we typically hear the ethical arguments and perspectives of scholars from the countries that use these measures; and we hear very little from those in the countries against which they are used". Gordon, Joy. (2016). p 5.

ب- محاولة التطبيق في صنع السياسة الخارجية: مقومات وإشكاليات

إن تطوير سياسية خارجية أخلاقية مهمة متحدية؛ لأن إستراتيجية صنع قرار أخلاقي تتطلب التطبيق على ثلاثة مستويات للسياسة الخارجية: أهدافها، وسائلها، ونتائجها. ولأنه نادراً ما تخرج المفاهيم الأخلاقية في صورة ممارسة سياسية كما يرى أغلب التنظير الغربي الذي بين أيدينا، فإن المفاضلة بين عديد من الأهداف والوسائل والنتائج المحتملة لا بد منها ولا محيص عنها (براون، 2005).

1 - مقومات محاولات التطبيق

وفي هذا الصدد، يشير مارك أمستوتز إلى أدوار مهمة يمكن أن تؤديها الأخلاق في صنع السياسة الخارجية؛ في مقدمتها (Amstutz, 2013):

1 – تحديد «أهداف الفاعل الدولي بوصفها رؤية ووجهة «عامة» general vision and direction؛ حيث لا تقدم الأخلاق موجِّهات «محددة» directives للسياسة خارج دائرة المصلحة أو دون اعتبارها؛ إنما تقدم المفهوم الأخلاقي لصياغة المصالح الحيوية للبلد. إنها –على حد تعبير جون بينيت– تقدم للسياسة الخارجية «رؤية غائية عليا، ومعايير واسعة، ودوافع حركة، مطامح، محسَّات أو استشعارات، محاذير، وضوابط أو حدودا أخلاقية» "ultimate perspectives, broad criteria, motives, inspirations, sensitivities, warnings, moral limits". إن الوظيفة الأولى للقيم الأخلاقية في صنع السياسة الخارجية هي «وضع إطار وحدود» لتخطيطها وتنفيذها.

2 – الوظيفة الثانية هي التقييم وتوفير أساس أخلاقي له. فدون المعايير يستحيل التقييم ليس للسياسة الخارجية فقط ولكن للقواعد والنظم والأوضاع السائدة في المجتمع الدولي أيضاً؛ على نحو ما تفعل الأخلاق في حالات الإبادة الجماعية أو التدخل في شؤون الآخرين أو الإضرار بالمناخ العالمي. إنها تقوم هنا بدور المراجعة والصيانة.

3 – وأخيراً تساعد الأخلاق في تطوير فاعلية السياسة الخارجية؛ حيث تُلهم وتدفع صانع القرار للتقدم نحو الفضاء الدولي برؤيته وأهدافه، أو على حد تعبير أمستوتز: تؤدي دور «الوقود لموتور السياسة الخارجية»: Morality, in effect, provides "the "fuel" for the government "engine".

وبالنظر إلى التعقُّد في الشؤون الدولية ودقة موقف صانعي القرار فيها، يشير

الكثيرون إلى صعوبة ما يسمى بالسلوك أو القرار الأخلاقي، بالإضافة إلى تداخل وتنافس مفردات القيم الأخلاقية التي تستحضر غالباً في قضايا سياسية ومعضلات عمليَّة محدَّدة. ولكن ما من بديلٍ يطرح أمام صانعي القرار إلا ويتضمن تحديات وتحديدات أخلاقية؛ ومن ثم، فمتى اختار صانعو القرار بناء قراراتهم أو تنفيذها وفق قواعد أخلاقية فإن «تبريراً أخلاقياً» ethical reasoning سيكون مطلوباً بالضرورة. (Amstutz, 2013).

ويتضمن تطبيق الأخلاق على السياسة الخارجية: تعريف الأبعاد الأخلاقية للقضايا أو ما يمكن تسميته أحياناً «الخيال الأخلاقي» moral imagination، ثم اختيار المعايير الأخلاقية ذات الاتصال، ثم تكييف القضية أو المشكلة في ضوء المعيار الأخلاقي، قبل تنزيل ذلك على الحلول المحتملة، ثم تنفيذ المنتج على أرض الواقع. وبناء عليه؛ فالتعليل الأخلاقي في السياسة الدولية يتضمن –وفق أمستوتز– التعريف identification، ثم التصوير illumination، ثم التطبيق application للمعايير الأخلاقية المعنية على علاقات الدولة الخارجية وسلوكها فيها (Amstutz, 2013).

وثمة ثلاثة سبل أساسية لتطبيق المعايير الأخلاقية على السياسة الدولية والخارجية من بين سبل أخرى:

1 – ضمير صانعي القرار.

2 – تأثير الرأي العام الداخلي.

3 – دور أو أثر السمعة الدولية.

فتغيُّر ضمائر بعض القادة السياسيين يدفعهم إلى اتخاذ مواقف في السياسة الخارجية مختلفة وأخلاقية من الدرجة الأولى. في حين يظهر العامل الثاني المتعلق بالرأي العام في الدول والمجتمعات الديمقراطية فقط، مع العلم أنه عرضة للتصنيع عبر النخب والقوى المختلفة حتى في الدول الديمقراطية. وبسببٍ من عدم حسم القوة وحدها للمعادلات في العلاقات الدولية لا سيما في العقود الأخيرة، فإن الدول تحرص –ثالثاً– على سمعتها أمام الرأي العام العالمي، حتى لا تخسر ثقة أصدقائها وحلفائها أو تكسب المزيد من الأعداء (Amstutz, 2013).

تنبِّه هذه المنهجية النظرية –في تطبيق البعد الأخلاقي على قرارات السياسات الخارجية– الباحثين إلى بُعدٍ آخر أشمل وأسبق؛ يمثل المرجعية الأخلاقية الدولية العامة، ويسمى بالأخلاقية الدولية؛ وهي تتصل بالشرعية الدولية القانونية اتصالاً وثيقاً في

تأصيلها وفي تفعيلها. وتتضمن الأخلاقية الدولية ضبط كلٍّ من: الأحكام، الممارسات، ومؤسسات المجتمع الدولي وتكييفها في ضوء المعايير الأخلاقية ذات الصلة. ولكن الوظيفة الأهم لـ «الأخلاقية الدولية» هي تشييد معمار أخلاقي للنظام والمجتمع الدولي؛ ومن ثم تجسيد مرجعية أخلاقية للبنى والسياسات السائدة فيه (Frost, 2009).

وتتجلى الأخلاقية الدولية في مبادئ ومجالات وقضايا من قبيل: إنصافية النظام الاقتصادي الدولي القائم، عدالة المؤسسات الدولية، الشرعية الأخلاقية للأحكام والأنماط المؤسسية وشبه المؤسسية لصنع القرار في قضية معينة أو مناطق بعينها أو ما يسمى بالنظم الدولية، وذلك في مجالات الاهتمام الدولي المشتركة: رعاية اللاجئين، حماية حقوق الإنسان، توفير الطاقة، حماية التنوع البيولوجي، والتخلص الآمن من النفايات (Frost, 2009).

والهدف من مثل هذا التأطير الأخلاقي moral reflection للسياسات الخارجية تأكيد العدالة في النظام الدولي الراهن، فضلاً عن أن الأخلاقية الدولية تستهدف عملية تنفيذ أحكام المجتمع العالمي وقواعده وتفعيل هياكله: هل الأحكام تنفّذ أصلاً؟ وهل تُنفَّذ بإنصاف وعدل، وعلى الجميع؟ وهل القواعد الدولية التي تحكم إدارة مثل تلك الأمور –من قبيل التخلص من النفايات والحد من الزيادة السكانية– تُطبق تطبيقاً متساوياً بين الجميع؟ هل قرارات منظمة التجارة العالمية أو محكمة العدل الدولية أو منظمات البيئة والمناخ العالمي منصفة ومتسقة... إلخ؟ (Amstutz, 2013).

2 - عثرات قائمة في طريق التطبيق

على الرغم من هذه المحاولات الجادة فلا تزال التطبيقات تعاني إشكاليات تتعلق بتفسير السياسة الدولية عامة، وأخرى تخص عملية صنع السياسات الخارجية. وتكاد تجمع دراسات التيار الأخلاقي الجديد في العلاقات الدولية على أن حروب العقدين الماضيين واضطراباتهما أثبتت أن سياسة خارجية أو دولية أخلاقية دونها صعاب جسيمة؛ مثل حرب أفغانستان 2001، فالعراق 2003، فالشيشان، فلبنان وغزة 2006 و2008؛ فالثورات العربية وما نجم عنها من حروب أهلية، فالصراع في القرم وأراكان وغيرها، ولقد حظيت حرب العراق بالنصيب الأوفر من محاولات تطبيق المقاربة الأخلاقية على تقييم السياسة الدولية، ولا تزال النتيجة أن هذه المقاربة تكشف عن صعوبة إقامة عدالة عالمية في ظل الأنساق المعرفية السائدة.

فعلى سبيل المثال، أعلن وزير خارجية الحكومة العمالية الجديدة يوليو 1997

عن سياسة خارجية بريطانية جديدة قوامها اجتماع المصلحة القومية البريطانية مع مصلحة أسرة دولية قوية، واجتماع المصالح والأخلاق (سميث، كارن إي.، 2001)، لكن رئيس حكومته توني بلير هو نفسه سيقود بعد نحو أربع سنوات (2001) أشهر حملة دعائية لأكبر حرب لا أخلاقية منذ الحربين العالميتين؛ وهي حرب العراق. وتقدم أكثر كتابات التيار الأخلاقي تحليلات تقييمية لمثل تلك الأزمات تعبر عن تعدد معوقات التقدم في سبيل سياسة خارجية أخلاقية أو متكاملة الأبعاد (Dower, 2009).

وبما يشبه الدراسة بأثر رجعي يطبق جوزيف ناي الابن على السياسة الخارجية الأمريكية منذ فرانكلين روزفلت وحتى ترامب، رؤية أخلاقية تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة (النيات، وسائل التنفيذ، عواقب السياسات)؛ ليؤكد أن ثمة حضوراً للأخلاق في تكوين شخصيات القادة وصنعهم للقرار، بشكل أو بآخر، ولكن خلاصة ما يصل إليه أنه كان ثمة تعام تنظيري عن هذا البعد في تحليل السياسة الدولية وتفسيرها وتقويم عواقبها من جهة، ومن الجهة الأخرى يرى أن كثيراً من القادة وصانعي السياسة قد تعللوا بالسياق الدولي والمصلحة القومية لتجاوز الضابط الأخلاقي في سياساتهم وخاصة عنصر الوسائل (Nye, 2020).

ويمكن رد التحدي الأساس لتلك الجهود إلى وطأة المنظورات التقليدية وتلبس كثير من الأنظمة السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية بها، ورسوخ المفهوم الغربي للمصلحة القومية وسياسات القوة وموازينها. ومن ثم يبرز العامل الثقافي والمعرفي مفسراً عميقاً لذلك. فقد أفرز النسق المعرفي للحضارة الغربية فلسفة وضعية مادية علمانية كرست من النزعة الصراعية، وأقامت مفارقة بين مفاهيم القوة والمصلحة والقانون في جهة ومفهوم الأخلاق الدولية في الجهة الأخرى. تثير هذه المفارقة الشكوك في تصور سياسة خارجية أخلاقية وتقوي من سيادة الاعتقاد بأنها تأتي خصماً من القوة الإستراتيجية للدولة، ويتجلى ذلك في عمليات تخطيط وتنفيذ للسياسات الخارجية للقوى المختلفة الكبرى: الدول والمؤسسات والشركات وغيرها.

ومن ثم؛ تظل أمانيّ إقامة هذه السياسة المتمسكة بالأخلاق والواصلة بينها وبين المصالح الخارجية والشرعية الدولية قابعة في قاع الهيكل الدولي أو تتجمل بها بعض القوى المتوسطة. ولا شك أن لهذا مردوده على حركة التنظير الدولي العام.

خاتمة

الخلاصة الأساسية للدراسة: إن ثمة أزمة أخلاقية عالمية تتجلى في كل من نظرية العلاقات الدولية وواقعها. وعلمياً تتجلى معضلة إدماج الأخلاق في العلاقات الدولية في تقييمات السياسة الخارجية للدول ولقوى الاقتصاد السياسي الدولي والمؤسسات القانونية كالمحكمة الجنائية الدولية. كما تبرز آثارها العملية في حالة القضايا العالمية الكبرى؛ كالحروب والتجارة الدولية وتدافع الثقافات والوضع البيئي وكوارث مثل انتشار فيروس كورونا وتداعياته القطرية والإقليمية والدولية،.. وفيما وراء ذلك كله تقف إشكاليات معرفية ومنهجية تتعلق بمعادلة القوة والمصلحة والقانون على أرضية مقولة الأخلاق الدولية.

أما النتائج الأساسية لهذا العرض؛ فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1 – إن ثمة أزمة أخلاقية عالمية يكشف عنها التنظير الغربي، سواء ببحثها ومناقشتها أو عيشها ومعاناة التنظير لها في سياق دولي شديد التعقيد كثيف التحولات.

2 – إن الخصائص المادية والصراعية للنموذج المعرفي الغربي تقف عقبة كئوداً أمام مسار التطور في هذا البعد التنظيري؛ لا سيما في ظل السياسات الأحادية وهيمنة المركزية الغربية.

3 – يبرز التحليل المعرفي والمفاهيمي المقارن مدى حاجة مفهوم الأخلاق الدولية لتكافل تنظيري من دوائر معرفية وحضارية متعددة؛ تحقيقاً لمعنى عالميته وإنسانيته.

4 – إن ثمة عوائق تحول دون استواء هذه المحاولة في إدماج الأخلاق في البحث الدولي وفي صنع سياسة خارجية متكاملة الأبعاد، وتتلخص أهم هذه العوائق في:

– تصاعد وتيرة الصراع الدولي على خلفية تحولات القوة وإرهاصات انتقال القيادة الدولية من الغرب إلى الشرق؛ ما يغري باستمرار تقديس المنظور الواقعي الفاصم بين المصالح والأخلاق.

– تعثر محاولات تجاوز الوضعية وتأثيراتها على المنظورات والمداخل المنهجية، وتجلي ذلك في تشرذم محاولات تعريف الأخلاق الدولية، ومحاولات توظيفها في بناء سياسة خارجية متكاملة الأبعاد.

هذا الواقع يدعو الأكاديمية العربية والإسلامية إلى الاجتهاد في مراجعة ذلك السجال المستمر في التنظير الغربي، والاستفادة من معطياته وما يتعرض له من إشكاليات، وفقه الواقع الدولي من منظور دور الأخلاق في صنع السياسة الدولية. وللدائرة الحضارية الإسلامية مصادرها المعرفية الحضارية التي يشير غربيون وشرقيون إلى ضرورة أن تسهم في هذا النقاش نحو علم علاقات دولية عالمي على مستويات المنهج وأجندة القضايا. وثمة جهد يمضي في هذا السبيل من منظور حضاري إسلامي مقارن، لكنه -بلا شك- ما يزال يحتاج إلى مزيد من النقاش والنقد والمراكمة على ما يقدم من أطروحات، ويحتاج إلى تناول مخصوص في موضع آخر.

المراجع

أبو سمرة، أميرة علي الدين. (2007). *البعد المعياري لاستخدام القوة العسكرية: دراسة مقارنة في إسهامات نظرية نقدية*. [أطروحة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.

أبو سمرة، أميرة علي الدين. (2014). *مفهوم العالمية في العلاقات الدولية: دراسة في اتجاهات نقدية مقارنة*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

إرسكاين، توني. (2016). النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. (في): تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث (تحرير). *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. (ديما الخضرا، ترجمة). 117–165. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2010).

بدران، ودودة. (1996). *دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام*. في: نادية محمود مصطفى (تحرير). العلاقات الدولية في الإسلام: الكتاب الأول: المقدمة العامة للمشروع. 79–129. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

براون، كريس. (2005). *الأخلاق والمصالح والسياسة الخارجية*. في: كارن إي. سميث، مارغوت لايت، (تحرير). الأخلاق والسياسة الخارجية. (فاضل جتكر، ترجمة). 29–57. مكتبة العبيكان. (2001).

بل، دنكان (محرر). (2015). *الفكر السياسي والعلاقات الدولية: تنويعات على أوتار واقعية*. (فاضل جتكر، ترجمة). الهيئة العامة السورية للكتاب. (د.ت).

روس، جاكلين. (2001). *الفكر الأخلاقي المعاصر*. (عادل العوا، ترجمة). عويدات للنشر والطباعة. (د.ت).

سميث، ستيف. (2016). *التنوعية والتخصصية في نظرية العلاقات الدولية*. في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث (تحرير). *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. (ديما الخضرا، ترجمة). 45-68. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2010).

سميث، كارن إي.، مارغوت لايت (تحرير) (2001). *الأخلاق والسياسة الخارجية*. (فاضل جتكر، ترجمة). 29-57. مكتبة العبيكان. (2001).

عبد الرحمن، طه. (2004). *الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري*. المركز الثقافي العربي.

عبد الرحمن، طه. (2000). *سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية*، المركز الثقافي العربي.

عبد الفتاح، سيف الدين. (1996). *مدخل القيم: نحو إطار مرجعي لدراسة العلاقات في الإسلام*. (مشروع العلاقات الدولية في الإسلام؛ الكتاب الثاني). المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

فيرك، كارين. (2016)، البنائية: جسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية؛ في: تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث (تحرير)، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، (ديما الخضرا، ترجمة). 429-468. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2010).

فيشر، ديفيد. (2014). *الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين*. (عماد عواد، ترجمة). سلسلة عالم المعرفة؛ 414. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (2011).

مصطفى، نادية محمود. (2015). *العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي*. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

مصطفى، نادية محمود. (2016). *مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية*. في: نادية محمود مصطفى (تحرير). العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة. الجزء الأول. 27-261. مركز الحضارة للدراسات السياسية.

ميرشايمر، جون. (2012). *مأساة سياسة القوة العظمى*، (مصطفى محمد قاسم: ترجمة). جامعة الملك سعود. (2001).

Abul-Fadl, M. (1992). *Where East meets West: the West and the agenda of the Islamic revival*. International Institute of Islamic Thought.

Amstutz, M. (2013). *International ethics: Concepts, Theories, and cases in global politics*. (4th Ed.). Rowman & Littlefield Publishers, Inc.

Boldizar, A., & Korhonen, O. (1999). Ethics, Morals and international laws, *EJIL*, *10*(2). 279-311.

Boucher, D. (2009). *The limits of ethics in international relations: Natural law, Natural rights, and human rights in transition*. Oxford University Press. https://doaj.org/article/630ccd45632348c488f35c71c76e34e7

Brassett, J., & Bulley, D. (2007). Ethics in world politics: Cosmopolitanism and beyond. *International Politics, 44*, 1–18. https://link.springer.com/article/10.1057/palgrave.ip.8800155

D'Aoust, A. (2015). *IR as a social science/IR as an American social science*. in: Robert Denemark (Ed.), *The International Studies Compendium Project*. Wiley-Blackwell. (pp. 1-34).

Damon, W., & Colby, A. (2015). *The power of ideals: The real story of moral choice*. Oxford University Press.

Dower, N. (2009). *The ethics of war and peace: Cosmopolitan and other perspectives*. Polity Press.

Frost, M. (1996). *Ethics in international relations: A constitutive theory*. Cambridge University Press.

Frost, M. (2009). *Global ethics: Anarchy, Freedom and international relations*. Routledge Taylor & Francis.

Gerring, J. (2001). *Social science methodology: A critical framework*. Cambridge University Press.

Gismondi, M. (2008). *Ethics, Liberalism and realism in international relations*. routledge Taylor & Francis.

Gordon, J. (2016). Ethics in international relations: Expanding the contributions of Latin American scholars, *LASA forum*, *47*(2). 5-6. Retrieved from Loyola eCommons, Philosophy: Faculty Publications.

Hoffmann, S. (1988). *The political ethics in international relations*. Carnegie Council on Ethics and International Affairs.

Jones, D. (2002). *Toward a just world: The critical years in the search for international justice*. The University of Chicago.

La Follette, H., & Persson, I. (Ed.). (2013). *The blackwell guide to ethical theory*. (2nd Ed.). The Blackwell Publishing.

Linklater, A. (1990). *Men, Citizens in international relations*. (2nd Ed.). Palgrave Macmillan US.

Macdonald, B., Patman, R., & Mason-Parker, B. (Ed.). (2007). *The ethics of foreign policy*. Ashgate publishing limited.

Mavelli, L., & Petito, F. (2014). *Towards a postsecular international politics*. Palgrave Macmillan US.

Nelson, S. (2015). Relational dialogism and 'Postsecular' international relations. *The case of the Anglican Communion Lambeth Conferences*. https://www.academia.edu/15391687/

Nye, Joseph S. Jr. (2020). *Do morals matter? : Presidents and foreign policy from FDR to Trump*. Hardcover

Phillips, J. (2012). Book Review: David Boucher. The limits of ethics in international relations: Natural Law, Natural Rights, and Human Rights in Transition, *Journal of International & Global Studies, 3*(2), 120-122.

Seckinelgin, H., & Shinoda, H. (2001). *Ethics and international relations*. Palgrave and Millennium.

للاستشهاد:

الليثي، مدحت ماهر. (2023). الأخلاق في السياسة الدولية: التنظير والتطبيق. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *51*(4)، 243 – 276.

To Cite:

Al-Lithy, M. (2023). Ethics in International Politics: Theory and Practice. *Journal of the Social Sciences, 51*(4), 243-276.